مائة رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته
جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائة رجل قوله نحو ثوب
مفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا
عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاة
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا
تلقوا هذه الطايفة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي
سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا
اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان ممير المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت
الى الالف وجب اثبات التا سواء كان ممير الالف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة لان ممير المائة
والالف لما اضيف اليها المائة والالف هذا كلامه وانا قال
واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان الممير مذكرا ليشمل
الحكم ثلثة اشخاص واشخاص ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم
حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة
والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا قوله فان شئت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد الناس اعتبارا باللفظ جعله
الرضي الاقيس الاكثر قوله حسب ان ممير الواحد مغن عنه فيه اشارة
الى منع الاعتراض بجواز افادة التاكيد كما في اله واحد والهين

ثلثة اشخاص صح

اثنين

اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا الى يقال اثنا رجل
وقد جا في الشعر ثنت ضطلع ومن اسانيده المنع الذي
ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنان رجال فاعرفه قوله لما التزموا
الجمعية في ممير سائر الاحاد الا الاول ان يقال لما التزموا
الموافقة بين الممير والعدد في سائر الاحاد في الدلالة
على التعدد وبينتي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله وتقول
في الحواشي الهندية وتقول انت فقد صرح بذكر انت الان تقول
صيغة الخطاب وتحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب
الى تقول العرب فترجيح ما اختاره قوله وان شئت قلت
حادي احد عشر فتعرب الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار
حاله اي مرتبة لا يخفى ان المنصب ايضا حال من الاحوال فلا يحسن
مقابلته بالحال وفيه اعمال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله
بمعنى انه واحد من تلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال
واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا سبق له لفظ الاول
ولا الثاني الى غير ذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها ينتقض بحادي عشر ونظايره اذا اخذ
اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وسنذكر لك وجهه
قوله حكم اسما الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم
الحاجة الى التمييز قوله ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)